

## المراجعة الوطنية الطوعية للميثاق العالمي للهجرة

في 10 ديسمبر 2018 ، دعمت حكومة العراق الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وصادقت على قراره في الجمعية العامة. منذ عام 2018 اتخذت حكومة العراق بما في ذلك حكومة إقليم كردستان خطوات حاسمة نحو تنفيذ أهداف الميثاق العالمي للهجرة. تقدم هذه المراجعة الوطنية الطوعية لمحة موجزة عن الخطوات الرئيسية المتخذة نحو إطار شامل لسياسة الهجرة والإنجازات التي تحققت حتى الآن.

### (1) المنهجية

إن فريق العمل التقني المشترك بين الوزارات والمعنية بالهجرة باعتبارها الهيئة الرئيسية داخل حكومة العراق مسؤولة عن تنفيذ الميثاق العالمي للهجرة. على هذا النحو تم تطوير التقرير الوطني الطوعي من خلال فريق العمل التقني ، ونقطة الوصل الرسمية لتنفيذ الميثاق هي وزارة الهجرة والمهجرين .

كما عقدت وزارة الهجرة والمهجرين اجتماعًا يوم (6 فبراير 2022) مع أعضاء فريق العمل التقني وكان هذا الاجتماع يركز على الأحداث المحيطة بالمنتدى الدولي لاستعراض الهجرة وخطة العمل حول تطوير التقرير الوطني الطوعي. تم وضع خطة عمل وعملية مراجعة بالاشتراك مع رؤساء فرق العمل المتخصصة الأربعة لفريق العمل التقني لضمان إدراج عملهم وأولوياتهم وأن التقرير يعكس بشكل صحيح حالة تنفيذ الميثاق العالمي للهجرة في العراق.

بدايةً من الإحاطة الوزارية في المنطقة العربية (30 نوفمبر 2021) و إطلاق خارطة طريق للمنتدى الدولي لاستعراض الهجرة، ألقى وكيل وزير الهجرة والمهجرين ، الدكتور كريم النوري كلمة ومداخلة في الحدث حيث تم التأكيد على الالتزام بالميثاق العالمي للهجرة.

تحدد الإستراتيجية الوطنية لإدارة الهجرة في العراق الرؤية لإدارة الهجرة في العراق وتفعيل الإستراتيجية إلى جانب أهدافها الإستراتيجية الأربعة يتم التقاطها في خرائط الطريق على مستوى فرق العمل المتخصصة. على هذا النحو تم الاتفاق مع المشاركين في فريق العمل التقني على أن القسم رقم 3 من التقرير الوطني الطوعي سيقدم تقريراً مقابل الأنشطة والإنجازات الواردة في كل من خرائط الطريق الأربع تمت المصادقة على جميع خرائط الطريق من قبل فريق العمل التقني في (10 فبراير 2021).

بما أن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإدارة الهجرة يسير على قدم وساق في العراق فقد وفرت جهود التشاور لتطوير التقرير الوطني الطوعي فرصة لمناقشة تعهدات السياسة المحتملة من حكومة العراق على هذا النحو فإن النقطة الخاصة بالخطوات التالية في هذا التقرير يبنى على بعض الاتجاهات المحددة في قسم التقدم لصياغة قائمة من التعهدات السياسية الملموسة.

### (2) السياسة والبيئة التمكينية

منذ تقديم المراجعة الوطنية الأولى للميثاق العالمي للهجرة في (سبتمبر 2020) ، أيد العراق بشكل كامل الإستراتيجية الوطنية لإدارة الهجرة واعتبرها كخطة وطنية لتنفيذ الميثاق العالمي للهجرة وتم إضفاء الطابع الرسمي على الاستراتيجية باعتبارها إطار السياسة الرئيسي لتنفيذ الميثاق العالمي للهجرة وتحديد الأولويات من عشرة أهداف في الميثاق وهي (الأهداف: 1 و 2 و 3 و 4 و 11 و 12 و 14 و 19 و 21 و 23). تم تحديد هذه الأهداف واختيارها من قبل فريق العمل التقني المتكون من مختلف الوزارات العراقية في عام 2020.

كلفت حكومة العراق وزارة الهجرة والمهجرين بمعالجة شؤون المهاجرين والنازحين واللاجئين ، بما في ذلك من خلال تحديد حلول لاحتياجاتهم وظروفهم وتأمين سبل عيشهم وتقديم الخدمات في ظروف الطوارئ. كما أن الوزارة هي جهة التنسيق الوطنية الرئيسي للميثاق العالمي للهجرة لذلك فإن وزارة الهجرة والمهجرين لها دور القيادة والتنسيق الأساسي فيما يتعلق بتنفيذ الميثاق العالمي للهجرة و في أبريل 2019 مع حكومة العراق أنشأت حكومة العراق فريق العمل التقني المشترك بين الوزارات حول الهجرة باعتبارها المنصة الوزارية الرئيسية لتنفيذ الميثاق العالمي للهجرة والعمل من أجل سياسات الهجرة الشاملة في العراق.

شاركت حكومة العراق في مؤتمر الاستعراض الإقليمي للميثاق العالمي للهجرة للمنطقة العربية ومشاورات أصحاب المصلحة المتعددين ، وهو أول مؤتمر إقليمي رسمي يساهم في المنتدى الدولي لمراجعة الهجرة ترأست وزارة الهجرة والمهجرين وفد الحكومة العراقية وكان يتألف من ممثلين عن فريق العمل التقني حيث أعلن وزير الهجرة والمهجرين قرار العراق بالانضمام

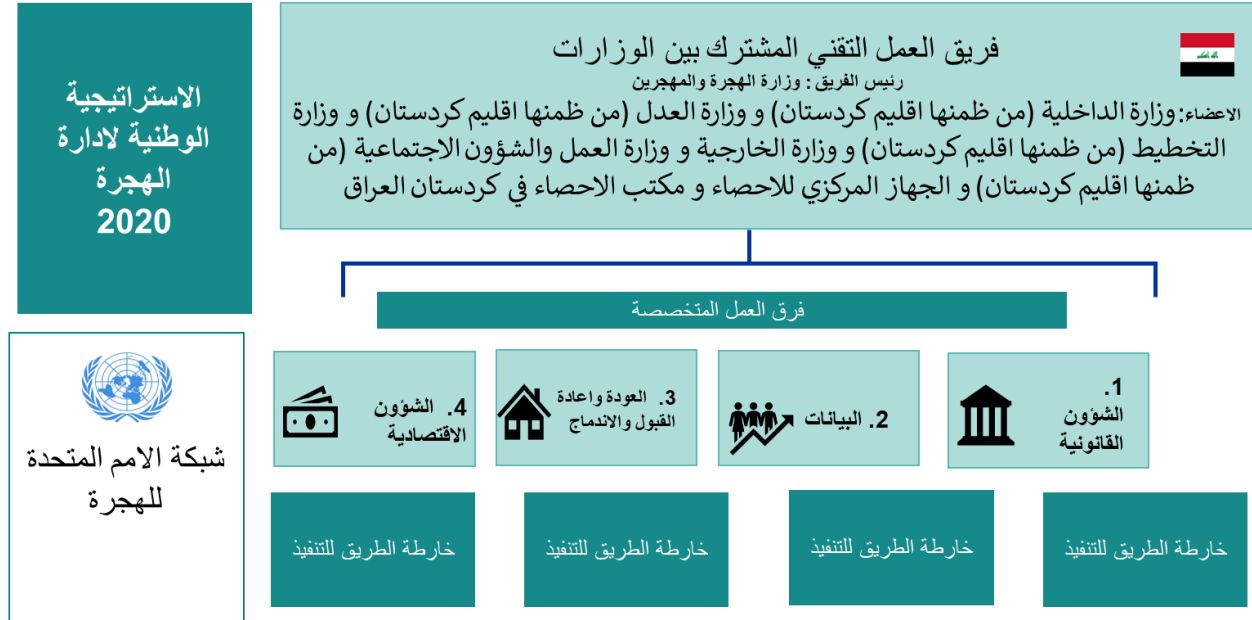
إلى مبادرة الدول الرائدة للميثاق العالمي للهجرة. شارك وفد حكومة العراق المكون من ممثلين أساسيين لفريق العمل التقني في مناقشات فنية في المؤتمر الإقليمي للمنطقة العربية التي رتبها منظمو المؤتمر لجميع الوفود الحكومية و قدمت المنظمة الدولية للهجرة الدعم الفني الشامل لوفد العراق.

شاركت وزارة الهجرة والمهجرين كممثل لفريق العمل التقني وفرق العمل التابعة له في فعالية التوعية لأصحاب المصلحة غير الحكوميين بشأن مؤتمر الاستعراض الإقليمي للميثاق العالمي للهجرة للمنطقة العربية بدعم من المنظمة الدولية للهجرة حيث قدمت وزارة الهجرة والمهجرين الاستراتيجية الوطنية لإدارة الهجرة في (18 فبراير 2021).

كانت المنظمة الدولية للهجرة الشريك الرئيسي لحكومة العراق في تطوير وتشغيل الاستراتيجية الوطنية لإدارة الهجرة وتنفيذ الميثاق العالمي للهجرة من خلال تقديم المساعدة والدعم التقني.

### (3) التقدم المحرز بشأن تحقيق أهداف الميثاق العالمي للهجرة

تتمثل الوسيلة الرئيسية لتنفيذ أهداف الميثاق العالمي للهجرة في العراق من خلال فريق العمل التقني المشترك بين الوزارات والمعني بالهجرة والاربع فرق العمل المتخصصة التابعة له. وعملاً بالهدف 23 من الميثاق العالمي للهجرة، كانت الشراكة بين حكومة العراق (وتحديدًا وزارة الهجرة والمهجرين) والمنظمة الدولية للهجرة في العراق للفترة 2018 - 2022 بالغة الأهمية في وضع جدول الأعمال حول التزام العراق بالميثاق العالمي للهجرة فضلاً عن تعزيز هدف تحسين إدارة شؤون الهجرة.



يتخذ هذا الجزء المتعلق بالتقدم المحرز في تحقيق أهداف الميثاق العالمي للهجرة نهجاً منتظماً لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الميثاق العالمي للهجرة وذلك باستعراض خريطة الطريق لكل فريق عمل. وكما هو مبين في الشكل 1 ، تقوم كل فرقة عمل متخصصة بتنفيذ هدف استراتيجي في إطار الاستراتيجية الوطنية للهجرة ومجموعة من أهداف الميثاق من خلال وضع خريطة طريق للأنشطة. وفي الأساس يضم كل فريق عمل أيضاً عناصر شاملة وتكميلية لضمان اتباع نهج على نطاق واسع ومتكامل في التنفيذ.

تم أيضاً تضمين التقدم المحرز في أهداف الميثاق العالمي للهجرة خارج خرائط الطريق في قسم "أخرى / شاملة"

الشكل 1: جدول يفصل أهداف الميثاق العالمي للهجرة التي تغطيها فرق العمل المتخصصة ضمن فريق العمل التقني المشترك بين الوزارات العراقية والمعنية بالهجرة

فريق العمل	أهداف الميثاق العالمي للهجرة
الشؤون القانونية	فريق العمل المتخصص بالشؤون القانونية هو فريق عمل شامل ويغطي أهداف الميثاق العالمي للهجرة المرتبطة ببيانات الهجرة والعودة و فرق عمل الشؤون الاقتصادية.
بيانات الهجرة	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الهدف 1: جمع واستخدام بيانات دقيقة ومصنفة كأساس للسياسات القائمة على الأدلة.</li> <li>• الهدف 2: تقليل الدوافع السلبية</li> <li>• الهدف 5: تعزيز توافر ومرونة مسارات الهجرة النظامية</li> <li>• الهدف 11: إدارة الحدود بطريقة متكاملة وأمنة ومنسقة</li> <li>• الهدف 19: تهيئة الظروف للمهاجرين والمغتربين للمساهمة الكاملة في التنمية المستدامة في جميع البلدان.</li> </ul>
العودة	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الهدف 4: ضمان حصول جميع المهاجرين على إثبات الهوية القانونية والوثائق المناسبة</li> <li>• الهدف 5: تعزيز توافر ومرونة مسارات الهجرة النظامية</li> <li>• الهدف 17: القضاء على جميع أشكال التمييز وتعزيز الخطاب العام القائم على الأدلة</li> <li>• الهدف 21: التعاون في تسهيل العودة الآمنة والكريمة وإعادة القبول فضلاً عن إعادة الإدماج المستدامة</li> </ul>
الشؤون الاقتصادية	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الهدف 6: تسهيل التوظيف العادل والأخلاقي وحماية الظروف التي تضمن العمل اللائق</li> <li>• الهدف 10: منع الاتجار بالأشخاص في سياق الهجرة الدولية ومكافحته والقضاء عليه</li> <li>• الهدف 11: إدارة الحدود بطريقة متكاملة وأمنة ومنسقة</li> <li>• الهدف 18: الاستثمار في تنمية المهارات وتسهيل الاعتراف المتبادل بالمهارات والمؤهلات والكفاءات</li> <li>• الهدف 19: تهيئة الظروف للمهاجرين والشباب للمساهمة الكاملة في التنمية المستدامة في جميع البلدان</li> <li>• الهدف 23: تعزيز التعاون الدولي والشراكات العالمية من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية</li> </ul>

### الشؤون القانونية/ الحوكمة

يركز فريق العمل المعني بالشؤون القانونية في عمله على فهم جميع الجوانب القانونية لإدارة الهجرة في العراق وهو مرتبط بالهدف الاستراتيجي الأول للاستراتيجية الوطنية للهجرة ويشمل وضع ادارة للهجرة والاطر القانونية والعديد من التحديات والعقبات<sup>1</sup> التي تعترض سبيل تعزيز إدارة الهجرة في العراق على النحو المحدد في نظام الهجرة الوطنية والتي تؤكد عليها مختلف التشريعات والاطر والسياسات والخطط. ومن الأهمية فهم المحددات ووجه القصور في المشهد القانوني لمعالجة الثغرات بطريقة صحيحة ومستدامة وفي حين أن نطاق عمل فريق العمل المعني بالشؤون القانونية واسع النطاق إلا إنه يخدم غرضاً منفرداً حيث أن التقدم المحرز في الأنشطة الرئيسية في إطار خريطة الطريق هذه سيمكن من إحراز تقدم في إطار الخرائط الثلاثة الأخرى. وحتى الان يتضمن التقدم المحرز في إطار فريق العمل المعني بالشؤون القانونية رسم الخرائط القانونية واستعراضها وتطوير القدرات الفنية.

<sup>1</sup> تم تحديد الفئات الرئيسية من التحديات التي تواجه إدارة الهجرة في العراق بوصفها عوامل مؤسسية (بيانات) ودوافع متنوعة للهجرة الخارجية وتزايد تنوع سلوك المهاجرين وهجرة العمال المهرة وهجرة اليد العاملة والعودة وإعادة القبول فضلاً عن حماية البيانات والتحقق من الهوية الحديثة  
<sup>2</sup> تشير السلسلة الوطنية لإدارة الهوية إلى النظم المعمول بها للتحقق من هوية الشخص وجنسيته ولا سيما في سياق إدارة الحدود.

## رسم الخرائط القانونية واستعراضها

لقد أتاحت الشراكة بين المنظمة الدولية للهجرة في العراق وفريق العمل التقني المعني بالهجرة إجراء استعراض وتقييم مفصلين للتشريعات والسياسات القائمة المتعلقة بإدارة الهجرة وتحديد الاحتياجات لتحسين إدارة الهجرة في اتباع نهج حكومي كامل وفي عام 2021 عقد فريق العمل المعني بالشؤون القانونية سلسلة من الاجتماعات لمناقشة الأطر القانونية القائمة وتحديد الثغرات والاحتياجات اللازمة لتعديل أدوات السياسات الراهنة وإستحداث أدوات وتشريعات وسياسات جديدة بما في ذلك في المجالات ذات الصلة مثل حماية وأمن البيانات وهجرة اليد العاملة والعودة وإعادة القبول وإعادة الإدماج.

العودة وإعادة القبول وإعادة الإدماج: وخلال هذه الاجتماعات ناقش الفريق التحديات القانونية التي يواجهها المواطنون الذين يحاولون العودة إلى العراق ولا سيما تلك المتعلقة بالأطفال المولودين لأبوين ينتمون إلى داعش والأفراد الذين فقدوا وثائق سفرهم وقد نُظر إلى السلسلة<sup>2</sup> الوطنية لإدارة الهوية كعنصر رئيسي في عملية العودة وإعادة القبول وإعادة الإدماج من حيث تحديد الفئة التي يندرج فيها العائدون أولاً وثانياً تحديد القوانين التي تنطبق على العائدين استناداً إلى هذه الفئة و على سبيل المثال يحق للعائدين الذين تم الاتجار بهم خارج العراق أو الذين فروا بسبب الاضطهاد (مثل الكرد الفيلين) الحصول على حماية خاصة بموجب القانون العراقي عند عودتهم وسلط فريق العمل المعني بالشؤون القانونية الضوء أيضاً على مسألة حصول العائدين على الخدمات يتوقف على قدرة الحكومة على تعيين وتحديد جنسية العائدين على النحو الواجب بمجرد وصولهم إلى العراق.

ووجد التقييم القانوني لحماية بيانات الهجرة وأمنها أن العديد من الوزارات لديها لوائح تتعلق بحفظ الوثائق (في صيغ مطبوعة وإلكترونية) وفقاً لقانون الاحتفاظ بالوثائق لعام 2016. وبموجب هذا القانون أنشئت لجان داخل كل وزارة لضمان تنفيذ أحكام هذا القانون وعلاوة على ذلك تتضمن عدة قوانين أحكاماً خاصة بالسرية وجمع البيانات والإبلاغ عنها مثل قانون العقوبات العراقي وقانون الاحتفاظ بالوثائق وقانون مكافحة الاتجار وقانون العمل ويمكن زيادة تعزيز هذه الأحكام القائمة من خلال التعديلات التي حددتها فرقة العمل المعنية بالشؤون القانونية التابعة للفريق بما يتماشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات ولا سيما مبادئ للأمم المتحدة التوجيهية لتنظيم ملفات البيانات الشخصية المُعدة بواسطة الحاسوب.

ولا توجد في الوقت الراهن سياسة وطنية لحماية البيانات تشمل التطبيق المنهجي للضمانات المؤسسية والفنية والمادية التي تحافظ على الحق في الخصوصية والحقوق الأخرى التي يحتمل أن تتأثر بجمع البيانات الشخصية وتخزينها واستخدامها والإفصاح عنها وتبادلها وإتلافها. على الرغم من وضع سياسة وطنية للأمن السيبراني إلا أنه لا توجد حالياً سياسة وطنية بشأن أمن البيانات والتي تركز بشكل خاص على منع البيانات من الهجمات الخبيثة والقرصنة والفيروسات والتهديدات الأخرى التي يمكن أن تعرض البيانات للخطر أو تدمرها أو تؤثر سلباً عليها. وقد صادق فريق العمل من خلال فرقة العمل المعنية بالشؤون القانونية التابعة له على وضع الخرائط والتوصيات ويعمل من أجل إجراء تعديلات قانونية وصياغة إطار للسياسات بشأن حماية البيانات المتعلقة بالهجرة وأمنها وسيشكل ذلك أساساً هاماً لزيادة جمع البيانات المتعلقة بالهجرة وتحليلها واستخدامها بصورة منهجية لأغراض السياسات والتدخلات القائمة على الأدلة.

وبموجب القانون العراقي، يتمتع المواطنون بحق العودة إلى بلدهم الأصلي وهذا الحق يتجسد في الدستور العراقي وكذلك في القانون الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يعد الدولة طرفاً فيه ويتناول عدد من القوانين العراقية بعض جوانب إعادة قبول العائدين بما في ذلك القوانين المتعلقة بسلسلة<sup>2</sup> إدارة الهوية الوطنية وهناك عدة مذكرات تفاهم تتعلق بالعودة إلى العراق. وقد حدد تقييم الإطار القانوني المتعلق بالعودة وإعادة القبول وإعادة الإدماج القوانين التي يمكن تعزيزها لتحسين توفير العودة الآمنة وإعادة القبول الفعالة وإعادة الإدماج المستدام وتعمل حكومة العراق على إدخال هذه التعديلات. إضافة إلى ذلك وضع فريق العمل خارطة طريق لإيجاد بيئة مواتية لإطار السياسات المتعلقة بالعودة وإعادة القبول وإعادة الإدماج بدعم من المنظمة الدولية للهجرة، وتشمل الأهداف ما يلي:

- تعزيز آليات الاستجابة للكوارث من أجل إدراج حماية محددة وكافية للنازحين داخلياً.
- زيادة مشاركة النازحين داخلياً في عمليات تخطيط العودة وإعادة الإدماج ووضع السياسات.

- تهيئة بيئة مواتية لعودة النازحين داخليا إلى مجتمعاتهم المحلية.
- توسيع قنوات الهجرة المنتظمة عن طريق الحد من فرص الاستغلال في العمل والممارسات مثل "التعاقد مع الأشباح".
- تعزيز سلسلة إدارة الهوية الوطنية لضمان التحقق من الجنسية العراقية وتوثيقها على نحو سليم من أجل العائدين طوعيا.
- تعزيز الوحدة والتماسك مع الشركاء الإقليميين فيما يتعلق بالعودة الطوعية والمساعدة على إعادة الاندماج.
- التأكيد على وجود ضمانات كافية في السياسات التشريعية ووسائل الإعلام من أجل صياغة الخطاب العام بشأن المهاجرين بصورة إيجابية.
- تعزيز التدابير الرامية للحد من حالات انعدام الجنسية.
- تحديد الفرص المتاحة للتعاون الدولي في مجال التدريب والتعليم فيما يتعلق بحماية البيانات.

**حماية وأمن البيانات:** أجريت عملية مسح شاملة للإطار القانوني المتعلق بحماية وأمن البيانات واستنادا إلى رسم الخرائط ، يجري وضع مجموعة من التوصيات وخريطة طريق لفريق العمل المعني بالهجرة لتنفيذها وذلك لدعم تطوير إطار سياسة لحماية بيانات الهجرة.

**هجرة اليد العاملة:** رسم خرائط للتشريعات المتعلقة بهجرة اليد العاملة و بدأ العمل على مجموعة من التوصيات وخريطة طريق للتنفيذ وقد حدد مشروع رسم خرائط الإطار القانوني المتعلق بهجرة العمال عدة مجالات يمكن فيها زيادة تعزيز القوانين من أجل تنظيم هجرة العمالة بفعالية مع الاحترام الكامل لحقوق المهاجرين وامتثالاً للمعايير الدولية وتطبيق أفضل الممارسات وتشمل هذه التدابير توفير الضمانات للعراقيين العاملين في الخارج والحماية القانونية للعمال المهاجرين فضلا عن أحكام عدم التمييز وستكون الأولوية لإدخال هذه الأحكام في قانون إقامة الأجانب وتعطي لها الأفضلية للبدائل غير الاحتجاجية.

### بيانات الهجرة

وترتبط الأهداف الرئيسية لفريق العمل المعني ببيانات الهجرة بالهدف الاستراتيجي الثاني للاستراتيجية الوطنية لإدارة الهجرة المتمثل بتعزيز استخدام بيانات الهجرة والإبلاغ عنها. ويشكل جمع البيانات المناسبة عن الهجرة وتوافر المعلومات تحديا رئيسيا لصياغة سياسة الهجرة استناداً إلى الأدلة وقد أُشير إليه باعتباره تحدياً رئيسياً في الملف التعريفي للهجرة (2019). وكما لوحظ في نظام الهجرة الوطنية ، فإن تحقيق الهدف ينبغي أن يكون تقييماً شاملاً للبيانات والمصادر وآليات الإبلاغ المتاحة فضلا عن التطوير المنهجي للقدرات الوطنية.

1. **تعزيز ما هو موجود:** الاستفادة من البيانات المُجمعة وضمان التصنيف وتعزيز القدرة على جمع البيانات.
2. **التوعية:** وضع وتنفيذ خطة للجهاز المركزي للإحصاء و مكتب احصاء اقليم كردستان من اجل احصاء الجاليات العراقية في الخارج.
3. **خطة لبيانات الهجرة:** وضع خطة لتعزيز جمع بيانات الهجرة الوطنية استنادا إلى تقييم شامل لكيفية جمع هذه البيانات والإبلاغ عنها واستخدامها حاليا والاستثمار في دعم بناء القدرات لزيادة توافر بيانات عالية الجودة عن الهجرة وموثوقة في الوقت المناسب .
4. **الممارسات الجيدة:** المشاركة في منتديات بيانات الهجرة الدولية لزيادة تبادل بيانات الهجرة والتعاون بين العراق والبلدان الأخرى

## التقييم

وفقاً لخريطة فريق العمل المعني بالبيانات تم الانتهاء من تقييم وطني للهجرة في الفترة ما بين تشرين الثاني وكانون الأول 2021 بالتنسيق مع المركز العالمي لتحليل بيانات الهجرة التابع للمنظمة الدولية للهجرة وقد جرت عملية جمع البيانات من خلال نهج اساليب مختلطة في ثلاث محافظات (بغداد وأربيل ونيروي) واكملت من قبل المؤسسات الحكومية ذات العلاقة والجهاز المركزي للإحصاء و تمت مناقشة النتائج والتحقق من صحتها في اجتماع تشاوري لفريق العمل التقني وفرقة عمل البيانات التابعة لها.

أظهرت نتائج مسودة التقييم أن المؤسسات المختلفة تجمع وتحلل وتدير بعض البيانات المتعلقة بالهجرة ولكنها ستستفيد من وجود آلية منسقة وزيادة التنسيق بينهم بالإضافة الى ذلك فإن الممارسات المتعلقة بالاتصال وتبادل البيانات داخل الوزارات وفيما بينها وكذلك رقمنة إدارة البيانات تتطلب مزيداً من التحسين.

ويعمل فريق العمل التقني حالياً على إعداد خطة مشروع لجمع البيانات بما في ذلك جدول زمني وخطة لتبادل البيانات التي يتم جمعها بصورة منتظمة وبشكل ذلك خطوة حاسمة نحو ضمان توافر بيانات ذات نوعية جيدة وفي الوقت المناسب بهدف دعم السياسات القائمة على الأدلة وإدماج الهجرة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والدولية فضلاً عن رصد التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ الميثاق العالمي للهجرة. وسيلزم تقديم مزيد من الدعم الدولي لتنفيذ خطة العمل بما في ذلك الدعم التقني والمعدات وبناء القدرات للموظفين. وستتخذ الإجراءات التالية لاستكمال الخطط القائمة لفريق العمل المعني ببيانات الهجرة من أجل تلبية الاحتياجات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل:

- أ. تنمية القدرات على جمع البيانات وتحليلها وإدارتها.
- ب. تنمية القدرات في مجال تصنيف البيانات.
- ت. تحسين المعرفة المتعلقة بعمليات السياسات الإقليمية والعالمية ونتائجها العملية من حيث البيانات المتعلقة بالسياسات.
- ث. ضمان استمرار الحوار المنتظم بين منتجي البيانات ومستخدميها في فريق العمل المعني ببيانات الهجرة.
- ج. تحسين المعدات الفنية.
- ح. إنشاء قنوات رسمية وغير رسمية لتبادل البيانات والاتصال بين المديرين والمعاهد وفيما بين الوزارات وداخلها.
- خ. العمل على تحقيق رقمنة كاملة لجمع البيانات ومعالجتها.

## العودة وإعادة القبول وإعادة الإدماج

وفي إطار الهدف الاستراتيجي الثالث للاستراتيجية الوطنية لإدارة الهجرة والذي ينص على «الإدماج الكامل للعائدين وإعادة القبول وإعادة الإدماج»، تم تحديد أربعة مجالات رئيسية كأولويات للعراق فيما يتعلق بكل مرحلة من مراحل سلسلة العودة (1) تحسين طريقة العودة (2) زيادة كفاءة طريقة العودة (3) وضع نظام إحالة يربط العائدين بخدمات إعادة الإدماج و (4) تنمية مجتمعات العودة. وتتعلق الأهداف 3 و 4 و 12 و 14 بالإجراءات التي إتخذتها حكومة العراق لتيسير العودة الكريمة للعراقيين في الخارج وإعادة قبولهم في مجتمعاتهم ولا سيما أولئك الذين ليس لديهم إقامة قانونية وليس لديهم وثائق قانونية شخصية وفي هذا الصدد ترسل وزارة الهجرة والمهجرين موظفيها إلى السفارات العراقية لدعم إدارة حالات العودة المعقدة مثل الحالات التي تُرفض فيها طلبات لجوئهم وعدم تأكدهم من رغبتهم في العودة أو عدم العودة إلى العراق.

وتتمثل الأهداف الرئيسية لفريق العمل المعني بالهجرة فيما يلي:

- الشراكات/التعاون: ينبغي لجميع الكيانات أن تكون متوائمة مع العمليات والأطر وأن تتحدث بلغة واحدة وتستخدم القنوات التشريعية المناسبة.
- الهيكلية: توفير حيز وهيكلي مناسبين لحكومة العراق وشركائها لتلبية الاحتياجات وتحسين قنوات تبادل المعلومات بين مختلف جهات العلاقة ووضع مسار عمل مشترك لمبادرة حكومة العراق لكي تشارك فيه كيانات الاتحاد الأوروبي.
- النظم: تبادل البيانات والمعلومات على نحو متناسق ومؤسسي (على سبيل المثال، إدارة الهوية ونظم إدارة حالات إعادة القبول ونظم معلومات المتعلقة بإدارة الحدود).
- الحوكمة: الإدارة العامة وبناء القدرات الحكومية وتحديد ادوار الوزارات ومسؤولياتها.
- إحرار فريق العمل المعني بالعودة تقدم كبير على صعيد الأولويات.

## التعاون على إعادة القبول

يتعلق الهدف 23 بالشراكات والإجراءات التي تتخذها حكومة العراق لتعزيز التعاون الدولي تسعى وزارة الخارجية ووزارة الهجرة والمهجرين إلى الوفاء بالتزامات العراق بموجب اتفاقية تعاون الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والعراق وهي إطار قانوني مهم يهدف في جملة أمور منها تحسين التعاون بشأن إعادة القبول وتشجيع الحوار ودعم تنمية قدرات المجالات الفنية ذات الصلة على طول سلسلة العودة ( العودة وإعادة القبول وإعادة الإدماج). ولزيادة تفعيل التعاون بموجب الاتفاقية بين الاتحاد الأوروبي والعراق تعمل وزارة الهجرة والمهجرين على فتح مكاتب داخل السفارات العراقية في البلدان التي تضم أكبر عدد من العراقيين من أجل تعزيز الدعم لموظفي السفارة العراقية في معالجة قضايا العودة المعقدة. لدى وزارة الهجرة والمهجرين خطة عمل لتسهيل عودة العراقيين الذين نزحوا داخليا وايضا الذين تم رفض طلبات لجوئهم ومساعدتهم على الاندماج والمصالحة الاجتماعية في مناطق إقامتهم الأصلية من خلال آلية الإحالة الوطنية. كما قدمت وزارة الهجرة والمهجرين ووزارة الخارجية الدعم التنفيذي للعودة الطوعية للعراقيين من الاتحاد الأوروبي خلال جائحة كورونا.

## تحسين طريقة للعودة

في عام 2021 كان على وزارة الهجرة والمهجرين MoMD أيضاً الاستجابة للعدد الكبير من المواطنين العراقيين الموجودين على الحدود بين بيلاروسيا وبولندا. وتحقيقاً لهذه الغاية ، بادرت وزارة الهجرة والمهجرين بالتنسيق مع وزارة الخارجية الى إنشاء لجنة معتمدة<sup>3</sup> بمشاركة من مكتب رئيس الوزراء لدعم التعاون في تيسير عودة هؤلاء المهاجرين وإعادتهم إلى العراق.

وقد سهلت هذه اللجنة حتى الآن عودة 4,560 مواطن عراقي واتخذت خطوات للتحقيق مع وكالات السفر والمهجرين العاملين في العراق الذين ينظمون السفر. غير أنه هناك حاجة إلى نظام شامل وتوفير المساعدات الخاصة بإعادة الإدماج جنباً إلى جنب مع اتفاقيات التعاون مع البلدان المرسله. تقدم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية حالياً قروضا بقيمة (7,000,000 دينار عراقي / 4,809 دولار أمريكي) لدعم إعادة الإدماج ويدل هذا العدد الكبير من القضايا على استعداد العراق لاتخاذ الاجراءات اللازمة.

تم نشر فريق عمل للتحقق من الهوية العراقية في ليتوانيا لإكمال عملية التصريح المطلوبة لإعادة القبول والعودة غير أن استمرارية اخفاق سلسلة إدارة الهوية الوطنية في الاطالة بالاجراءات بحيث يتوجب إيواء المهاجرين لأشهر. تدعم الرحلات الجوية المستأجرة التابعة لحكومة العراق عمليات ولكن يوجد افتقار إلى طريقة عودة متعددة الشركاء متفق عليها. أدى تعليق الطرق الجوية المباشرة من العراق إلى بيلاروسيا إلى تقليل فرص الهجرة غير القانونية إلا أنه لا يُنشىء شراكات دولية تهدف إلى الحد من الهجرة غير القانونية إلى جانب مسارات الهجرة القانونية والجدير بالذكر أن اللجنة الوطنية العليا لمتابعة أوضاع العراقيين في الخارج وهي أعلى لجنة معنية بسياسات الهجرة في العراق للتعامل مع المهاجرين العائدين قد أشارت إلى أن أولويات ادارة شؤون الهجرة في العراق تشمل تطوير إدارة الهوية وإدارة وأمن البيانات وحلول إدارة حالات العودة ويعتبر التحقق من الهوية له أهمية كبيرة تتجاوز إعادة القبول يتمتع المواطنون العراقيون بحق الوصول إلى أنظمة التعليم والصحة والحماية الاجتماعية الوطنية هذه هي بالضبط الخدمات التي يحتاجون إليها عند إعادة الإدماج في مجتمعاتهم المحلية ولكن يجب أن تكون هويتهم ووضعهم واضحين ويتم التحقق من صحتها من أجل الوصول إلى هذه الخدمات حيث يتم الإبلاغ عن التقدم المحرز في هذا المجال الشامل ضمن ركيزة التنمية الاقتصادية

علاوة على ذلك ، وكجزء من استراتيجية وزارة الهجرة والمهجرين، تم اتخاذ اجراءات لزيادة الوعي حول مخاطر الهجرة غير القانونية. وقد تم ذلك من خلال إيصال الرسائل عبر وسائل التواصل الاجتماعي والملصقات وجلسات التوعية في الجامعات والأماكن المجتمعية الأخرى.

<sup>3</sup> اللجنة 373

## تنمية القدرات الفنية

تلقي فريق العمل المعني بالعودة وإعادة الإدماج تدريبات بشأن إدارة القضايا والإطار القانوني للعودة ونظام آلية الإحالة الوطنية ودورة دراسية يمنح بموجبها شهادة في إدارة الهجرة (قدمتها المنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع الجامعة الأمريكية في القاهرة).

## نظام الإحالة

يمثل أحد مجالات التقدم الرئيسية في إطار فريق العمل المعني بالعودة وإعادة الإدماج في انشاء آلية الإحالة الوطنية التي تدبرها وزارة الهجرة والمهجرين في فروعها المحلية. حيث تمت تجربتها في البداية في نينوى (الموصل) في عام 2020. يقوم برنامج الإحالة الوطني باحالة النازحين داخليا والعراقيين العائدين من الخارج إلى المنظمات المحلية والدولية والمنظمات غير الحكومية ومقدمي الخدمات الحكومية حتى يتسنى توفير الدعم لإعادة الإدماج على أساس الاحتياجات. ويتضمن الدعم الحصول على المساعدات في مجال سبل العيش والتدريب المهني والإسكان وتسوية نزاعات الأراضي والممتلكات والمساعدات الطبية والدعم القانوني والوثائق المدنية. علما بأن هذه الآلية مجانية وسرية ويمكن الوصول إليها عن طريق الاتصال أو زيارة الفروع المحلية لوزارة الهجرة والمهجرين في الاماكن التي تم بها ادخال هذا النظام. ومنذ عام 2020 ، توسعت أعمال آلية الإحالة الوطنية في محافظة الأنبار والان نحن نعمل على نظام الإحالة الوطني في بغداد واربيل بواسطة الدعم المقدم من المنظمة الدولية للهجرة.

يشير نظام الاحالو الوطني ك ممارسة سياسية إلى مثال واضح على تحسين إدارة الهجرة من خلال معالجة المرحلة الأخيرة والحاسمة من مراحل العودة. يتم تخزين البيانات مجهولة المصدر الخاصة بالعائدين بشكل منهجي وأمن على خادم قاعدة بيانات مشترك ، بينما لا يمكن الوصول إلى البيانات الشخصية والحساسة إلا لأخصائيي الحالة المعينين. تمت مراجعة إجراءات التشغيل القياسية لمكاتب الإحالة الوطنية والتحقق من صحتها من خلال فريق عمل العودة وإعادة الإدماج وفي عام 2022، من المتوقع توسيع نطاق نظام الإحالة الوطني لتشمل موقعين اضافيين، احدهما في بغداد والآخر في أربيل و في إقليم كردستان العراق بالإضافة إلى وزارة الهجرة والمهجرين، يعد المركز المشترك لتنسيق الأزمات التابع لحكومة إقليم كردستان أحد أصحاب المصلحة الرئيسيين في تفعيل نظام الإحالة الوطني من خلال ولايتها التي تغطي قضايا الهجرة ووظيفتها التنسيقية المشتركة بين الوزارات. ومن المتوقع بدء تطبيق الآلية على نطاق البلد ليغطي جميع المحافظات.

## الشؤون الاقتصادية

خلال الحرب مع داعش تكبد العراق خسائر مالية كبيرة. الاقتصاد العراقي بدأ يتعافى من الصدمات المزدوجة للوباء وانحيار أسعار النفط. حيث تشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد ارتفع بنسبة 1.3٪ في عام 2021 ، بعد انكماش حاد بنسبة 11.3٪ في عام 2020. تشمل الأهداف الرئيسية لفريق العمل المعني بالشؤون الاقتصادية خمسة مجالات متنوعة وترتبط بالهدف الاستراتيجي رقم 4 في الاستراتيجية الوطنية للهجرة: إدارة الهجرة كمصدر للتنمية المستدامة فقد تمكن فريق العمل المعني بالعودة إحراز تقدم كبير في أربعة مجالات في خارطة الطريق الخاصة بفرق العمل بما في ذلك تنمية القدرات الفنية.

تشمل أهداف فريق عمل الشؤون الاقتصادية ما يلي:

○ الإدارة المتكاملة للحدود: تعزيز السياسات وإجراءات العمل الموحدة والتدخلات في المجالات التالية :

- (1) إدارة الهوية
- (2) نظم معلومات إدارة الحدود
- (3) الإدارة المتكاملة للحدود
- (4) إدارة الحدود الإنسانية
- (5) حقوق الإنسان / حقوق المهاجرين في المنافذ الحدودية



- **حماية العمال المهاجرين ومكافحة الاتجار:** تعزيز منع الاتجار بالأشخاص واستغلال العمال المهاجرين وحمايتهم وملاحقتهم قضائياً من خلال الاستفادة من الموارد المتاحة وتعزيز اللوائح الخاصة بتنظيم وكالات التوظيف وضوابط العمل وزيادة التنسيق للحد من استغلال العمال المهاجرين والعمل على التوظيف الأخلاقي والتوعية بحقوق العمال المهاجرين.
- **تنقل اليد العاملة والتنمية البشرية:** توسيع قنوات الهجرة القانونية والتعاون الدولي في مجال التدريب والتعليم وتحسين الآليات التنفيذية لتيسير تنقل اليد العاملة وتحديد فرص مشاركة المغتربين في التنمية الوطنية.
- **مراقبة سوق العمل:** ضمان مراقبة الطلب على سوق العمل الوطنية للمهاجرين وعرض العمالة المحلية وتعديل منح التأشيرات بناءً على الطلب في سوق العمل ومراجعة أنواع التأشيرات لجذب مهارات عمالية محددة.
- **أثر الأزمة البيئية أو التدهور أو تغير المناخ على تنقل البشر:** زيادة البيانات المتعلقة بوضع السياسات القائمة على الأدلة وزيادة المعرفة الفنية والقدرة على إدراج الهجرة في الأطر الوطنية لمخاطر الكوارث.

### تنمية القدرات الفنية

تم تقديم تدريب الى فريق العمل المعني بالشؤون الاقتصادية حول النهج الذي يركز على الضحايا في مجال الحماية وتقديم المساعدة وإدارة هجرة اليد العاملة وإدارة شؤون الهجرة (قدمته المنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع الجامعة الأمريكية بالقاهرة في عام 2021).

عززت حكومة العراق قدرتها على إدارة الحدود من خلال المعدات المتخصصة (وحدات معالجة الحدود المتنقلة والدوريات ومعدات الاتصال وفحص الوثائق). يساهم ذلك في تعزيز أمن الحدود وإدارة الحدود والسيطرة على الهجرة غير النظامية. علاوة على ذلك ، تلقت الحكومة دورات تدريبية على نظام معلومات إدارة الحدود مايداس لمواصلة تنمية القدرات في هذا المجال.

### الإدارة المتكاملة للحدود

بعد حسم الصراع مع داعش في 2017 حددت حكومة العراق الإدارة الفعالة للحدود كأولوية لإعادة الاستقرار وتهيئة الظروف للأمن المستدام. وتشكل تدفقات الهجرة المستمرة والمعقدة ضغطاً كبيراً على قدرات الحكومة على إدارة حدودها بفعالية.

إن استراتيجية الأمن القومي والاستراتيجية الوطنية لإدارة الهجرة يشكلان سياسيتين أساسيتين تتقاطعان في مجال أمن الحدود وإدارتها وهو المجال الاستراتيجي الذي ينبغي أن يكون أكثر توجيهاً وغير متشابكاً من خلال تطوير سياسات متخصصة مثل استراتيجية الحدود الوطنية. وتساهم استراتيجية الأمن القومي والاستراتيجية الوطنية للهجرة معاً في وضع إطار عمل واضح وشامل للعراق لضمان إدارة جيدة للهجرة وخلق بيئة مواتية لإدارة التنقل عبر الحدود بشكل منظم وأمن.

تعتبر هيئة المنافذ الحدودية من أهم الكيانات فيما يتعلق بالإدارة المتكاملة للحدود والتنسيق بينها . وفي الوقت الراهن، هناك نقص في الهياكل الأساسية على المنافذ الحدودية مما يعوق الجهود المبذولة وقدرة لجنة المنافذ الحدودية على الارتقاء بواجبها وإدائها فقد حققت هذه اللجنة مكاسب مميزة في السنوات الأخيرة غير أن هناك حاجة الآن إلى الاستثمارات لتعزيز دورها في التعاون مع مختلف الجهات الحكومية العاملة على الحدود ويشكل تيسير التواصل بين الهياكل المركزية والمحلية ودعم تحسين آليات التنسيق عاملاً أساسياً في دفع هذه الجهود قدماً كذلك يشكل دور موظفي الهجرة وحرس الحدود الذين يقومون بدوريات على الحدود أهمية بالغة في تيسير تدفقات المهاجرين المنتظمة؛ ولكنها بحاجة الآن الى موارد ودعم إضافيين للاستجابة للتهديدات أو التطورات الناشئة.

للاستجابة للمشهد الأمني المُعقّد تحتاج سلطات المنافذ الحدودية أيضاً إلى الاتصال مع المجتمع المحلي المحيط وتقاسم المعلومات معه التي يمكن ان تستجيب لها دائرة الشرطة المحلية وغيرها من الكيانات ذات الصلة تشير الممارسات العالمية الجيدة وكذلك الخبرة المكتسبة من نهج الشرطة المجتمعية في العراق إلى أن إشراك المجتمعات المحلية في تحديد وكشف النشاط الإجرامي يساهم في تطوير مسؤوليات مشتركة وبالتالي إيجاد حلول أكثر استدامة لمعالجة القضايا المتصلة بالأمن

وتعزيز منع الجريمة والتي تؤدي إلى قيام مجتمعات محلية أكثر أمنا وسلامة لذا يجب أن تدعم برامج من هذا القبيل إشراك أي مجموعات ضعيفة ومهمشة مثل النساء للمشاركة فيها ويدعو قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 إلى تعزيز مشاركة المرأة في السلام والأمن ومنع نشوب النزاعات وهناك أدلة متزايدة على أن التقدم على هذه الجبهة يحقق فوائد أمنية ملموسة في عام 2014 ، كان العراق أول بلد في الشرق الأوسط يضع خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن.

كان التزام وزارة الداخلية أثناء تفشي جائحة كورونا ضروريا لضمان استمرار مبادرات بناء القدرات ولا بد من الإشادة به على مستوى المجتمع وبدعم من المنظمة الدولية للهجرة أنشأت وزارة الداخلية 125 منتدى للشرطة المجتمعية في 13 محافظة من أصل 18 محافظة. تحدد هذه المنتديات التحديات الأمنية في مجتمعاتهم وتخطط للاستجابات المناسبة لمعالجة كل قضية. واصلت المنظمة الدولية للهجرة تقديم المزيد من الدعم لهذه القدرات حيث قامت ببناء 16 مكتب للشرطة المجتمعية بشكل رئيسي في المناطق المستعادة حديثا في (بغداد ونيوى وديالى والبصرة ودهوك وصلاح الدين والأنبار). وعلى الصعيد الوطني، تم تدريب أكثر من 5,000 من ضباط الشرطة وأكثر من 1,500 من موظفي الحدود على مبادئ الشرطة المجتمعية. وتشمل مواضيع التدريب مكافحة الاتجار وحقوق الإنسان وحركة البضائع والأشخاص ذوي الاحتياجات الإنسانية عبر الحدود.

إن المعدات الفنية المبتكرة مثل وحدات تجهيز الحدود المتنقلة ونظام مايداس وتعمل على توسيع نطاق قدرات مراقبة الحدود العراقية وفحصها في المنطقة والمساهمة في استدامة المعالم التي تم الوصول إليها حتى الآن (مثل الانتقال من اللون الأخضر إلى الأزرق). ميزة التنقل جعلها أداة سريعة الانتشار وقابلة للتكيف لتلبية الديناميكيات السريعة التطور على الحدود العراقية السورية تعد هذه المعدات جزء من نموذج متماسك ومتكامل وموجه نحو المجتمع المحلي لإدارة الحدود يساهم في تهيئة الظروف للأمن المستدام وبالتالي يُمهد الطريق لهجرة آمنة ومنظمة وقانونية يتضمن هذا النموذج توفير معدات متخصصة لإدارة الحدود وتقديم الدعم الفني لوضع إجراءات تنفيذية موحدة لتقديم تدريب متخصص لمسؤولي الحدود وإنشاء منصات شاملة للمجتمعات المحلية - مثل منتديات الحدود المجتمعية - لمعالجة مسألة السلامة والأمن في المناطق الحدودية عن طريق تعزيز التعاون بين المجتمعات المحلية وجهات إنفاذ القانون.

يُطبق هذا النموذج حاليا في سنجار (الحدود مع سوريا) وطربيبيل (الحدود مع الأردن) ويوسع من قدرة الدولة على إدارة الهجرة لمعالجة سلامة المجتمع في المناطق الحدودية من خلال تطوير التعاون بين المجتمعات الحدودية والمؤسسات المسؤولة عن إدارة الحدود. هذه العلاقة ضرورية لتعزيز سيادة القانون وتحسين التجارة عبر الحدود والحد من التهريب والفساد. وقد شارك كل من وزارة الداخلية ومكتب مستشار الأمن الوطني وجهاز المخابرات الوطني العراقي واللجنة العليا للمناخ الحدودية في دراسة رئيسية في مجال ادارة الهوية قدمها استشاريون في المقر العام للمنظمة الدولية للهجرة. والذي قدموا العديد من التوصيات لتعزيز نظام الهوية القانونية لتسهيل السفر والعودة من خلال توفير بناء القدرات والتدريب لحكومة العراق بشأن أنظمة إدارة الحدود وتعزيز الهيكل القانوني للهوية الوطنية بما في ذلك أنظمة إدارة البيانات وسياسة حماية البيانات وقوانين حقوق الإنسان وتيسير الزيارات الدراسية في البلدان التي تستخدم جوازات السفر الإلكترونية والقياسات الحيوية.

### حماية العمال المهاجرين ومكافحة الاتجار

حكومة العراق من الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والمعروفة أيضًا باسم "اتفاقية باليرمو" ، منذ عام 2008. وللمساعدة في الهدف المتعلق بحماية العمال المهاجرين في إطار فريق عمل الشؤون الاقتصادية تم عقد ورشتي عمل لتنمية القدرات لتعزيز منع وحماية الاتجار بالأشخاص والعمال المهاجرين.

- عقدت ورشة عمل وطنية حول تحديد وفرز وإحالة ضحايا الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في العراق في شهر حزيران 2021 لضباط إنفاذ القانون والوزارات الحكومية / أصحاب المصلحة ومنظمات المجتمع المدني.
- عقدت ورشة عمل وطنية حول التنفيذ الموسع والمحسّن لخدمات الدعم لضحايا الاتجار والمهاجرين المهريين بما يتماشى مع القوانين والمعايير الداخلية في شهر كانون الثاني 2022 تستهدف مسؤولي إنفاذ القانون والوزارات المعنية في الحكومة / أصحاب المصلحة ومنظمات المجتمع المدني .

## مشاركة المغتربين

في فترة ما بعد عام 2003 ، حدثت الهجرة من العراق داخل المنطقة إلى الأردن وسوريا وإيران. منذ أزمة داعش في عام 2014 انتقلت الهجرة إلى دول خارج المنطقة بما في ذلك ألمانيا والسويد وهولندا وتركيا والولايات المتحدة وكندا وأستراليا وغيرها. يجري التخطيط للاستفادة من مجتمعات الشتات في الخارج للمساهمة في التنمية الوطنية للعراق.

## أثر الأزمة البيئية أو التدهور أو تغير المناخ على تنقل البشر

منذ السبعينيات ، كان الجفاف المستمر وندرة المياه في العراق محركًا بيئيًا رئيسيًا للنزوح. من المرجح أن تستمر ندرة المياه في المستقبل ، مع توقع انخفاض متوسط هطول الأمطار السنوي بحلول عام 2050 ، بما في ذلك انخفاضات تصل إلى 17 في المائة خلال موسم الأمطار.

من خلال شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة تم إجراء بحوث في صياغة إطار يخص الهجرة والبيئة وتغير المناخ في العراق مع التركيز على نقص المياه وأثر التحركات من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية فقد تم إعداد موجز للسياسات لمراقبة البحث ولضمان اعتبار جزء من آلية التنفيذ الخاصة بالميثاق العالمي للهجرة ويخدم موجز السياسات أيضا الغرض من صياغة الهجرة والبيئة وتغير المناخ في العراق في سياق الورقة الخضراء التي يجري إعدادها بالتشاور مع وزارة البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

## 4 وسائل التنفيذ والخطوات التالية

هذه المراجعة الوطنية الطوعية هي تقييم للإنجازات الرئيسية التي حققها فريق العمل التقني المشترك بين الوزارات حول الهجرة حتى الآن بينما تم اتخاذ خطوات لتنفيذ خرائط الطريق الخاصة بفريق العمل المتخصصة لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يجب تنفيذه. باستخدام مبادرة التعهدات كجزء من عملية المنتدى الدولي لاستعراض الهجرة تعلن حكومة العراق عن مجموعة من التعهدات لتأكيد الالتزام في مجالات محددة وتقنية تمت المصادقة على هذه التعهدات من قبل فريق العمل التقني الوزارية وسيتم الرجوع إليها خلال مشاركة حكومة العراق في المنتدى.

تلتزم إحدى التعهدات بإجراء تقييم متابعة لمؤشرات حوكمة الهجرة لفهم الثغرات التي لا تزال معلقة وكيف يمكن معالجتها وقد تؤدي إلى تكييف ومراجعة الأنشطة بموجب خرائط الطريق الحالية. إن ظهور شبكة الأمم المتحدة للهجرة هو إضافة مرحب بها في دعم حكومة العراق في تنمية القدرات والمساعدة الفنية. لا يزال الدعم من الشركاء الدوليين أمرًا بالغ الأهمية لمواصلة العمل في إطار فريق العمل التقني.

يعد الحفاظ على الدعم المستمر في إطار فريق العمل التقني أمرًا بالغ الأهمية للتأكد من إمكانية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإدارة الهجرة بشكل فعال.